وفق ما أكدته صحيفة الصباح الرسمية

العراق: عمليات الفرز تتواصل .. و«دولة القانون» يتقدم على الجميع

بغداد - «وكالات»: أفادت صحيفة عراقية رسمية امس بأن قائمة رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي سجلت تقدما في انتخابات مجالس المحافظات على قوائم التكتلات الأخرى في غالبية المحافظات ومن ضمنها بغداد.

وذكرت صحيفة الصباح الصادرة امس أن قوائم ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي والأحرار المقربة من رجل الدين مقتدى الصدر والمواطن بزعامة رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في العراق عمار الحكيم و«متحدون» التي تمثل ائتلاف الكتل السنية بزعامة أسامة النجيفي ورافع العيساوي والحزب الإسلامي العراقي، تتقدم في أغلب المحافظات بينما تتنافس كتل أخرى في محافظات منفردة.

وذكرت الصحيفة في تقرير لها أن أوراق الاقتراع بشكل إجمالي قد تشهد تقدم قائمة دولة القانون في أغلب المحافظات ومن ضمنها بغداد، في حين تتنافس معها كتلة الأحرار والمواطن في المحافظات الجنوبية والوسطى، بينما تقدمت في صلاح الدين وبعقوبة وبعض مناطق بغداد.

تأتي هذا المعلومات في وقت تتواصل فيه عملية فرز الأصوات في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت السبت في 12 محافظة من أصل 18 أي باستثناء نينوى والأنبار وكركوك ومحافظات إقليم كردستان الثلاث- والتي أعلنت المفوضية العليا للانتخابات أن نسبة التصويت فيها بلغت 51 في المئة.

نور المالكي

قوائم «الأحرار» و«المواطن» و«متحدون» تنافس ائتلاف المالكي في معظم المحافظات

وحسب مسؤولي المفوضية، شارك ستة ملايين و400 ألف و777 ناخبا في هذه الانتخابات، من بين نحو 13.8 مليون ناخب مسجل، مشددين على أن هذه النسبة عالية جدا في الظروف التي يعيش فيها البلد.

وتنافس أكثر من 8100 مرشح ينتمون إلى أكثر من 260 كيانا سياسيا للفوز بـ378 مقعدا في مجالس 12 محافظة، بعدما قررت الحكومة تأجيل الانتخابات في الأنبار ونينوى لفترة لا تزيد على ستة أشهر بسبب الظروف الأمنية في هاتين المحافظتين.

وأعلن المالكي «نجاح انتخابات مجالس المحافظات»، مهنئا «الشعب العراقي الشجاع الذي أقبل عليها بحرص رغم تشكيك المشككين وتهديدات الإرهابيين».

وكان المالكي الذي يحكم البلاد منذ العام 2006 قال عقب الإدلاء بصوته صباح السبت في فندق الرشيد بالمنطقة الخضراء المحصنة في بغداد، «كل مواطن ومواطنة، رجل كبير أو صغير، شاب وشابة، يظهرون أمام الصندوق ويلونون أصابعهم، يقولون لأعداء العملية السياسية إننا لن نتراجع».

واستثنيت من هذه الانتخابات محافظات إقليم كردستان الذي يتمتع بحكم ذاتي، أي أربيل والسليمانية ودهوك، وكذلك محافظة كركوك المتنازع عليها، علما بان نحو 37 الف ناخب مهجر من مناطق أخرى يقترعون في 30 مركزا في هذه المحافظات الأربع. كما استثنيت من الانتخابات محافظتا نينوى والأنبار لدواع أمنية.

وقد أشرف مئات المراقبين الدوليين وآلاف المراقبين المحليين على سير العملية الانتخابية.

وترافقت الانتخابات مع إجراءات أمنية مشددة شملت فرض حظر على السيارات التي لا تحمل ترخيصا خاصا باليوم الانتخابي، إلى جانب زيادة حواجز التفتيش على الطرقات، خصوصا في العاصمة.

وجرت الانتخابات في ظل تصاعد ملحوظ لأعمال العنف اليومية مؤخرا والمستمرة منذ غزو البلاد عام 2003، حيث قتل نحو مائة شخص على مدار الأيام العشرة الماضية، علما بان أكثر من 200 شخص قتلوا منذ بداية أبريل الجاري وفقا لحصيلة تعدها وكالة الصحافة الفرنسية. ومنذ بدء الحملات الانتخابية، قتل 14 مرشحا في أعمال عنف متفرقة.

بعد إشاعات أشعلت مواقع التواصل الاجتماعي

«المسح الجيولوجي الأمريكية» تنفي تنبؤها بزلزال مدمر في منطقة الخليج

عواصم - «وكالات»: أفادت وكالة الأنباء الإماراتية بأن وكالة «المسح الجيولوجي الأمريكية» نفت بشكل قاطع التقرير الذي نسب إليها حول تنبؤها بتعرض دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج لزلزال ضخم في الفترة الواقعة ما بين 25 و30 من الشهر الجاري، وأكدت وكالة المسح الجيولوجي أنها لا تنشر إلا أخبار الزلازل التي تقع، وليس تلك المتوقعة، وأن تقنية الكشف عن وقوع الزلازل غير متوافرة حتى الآن.

وكانت الإشاعات عن زلزال مرتقب مدمر قد أشعلت مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك عقب الزلزال الذي ضرب إيران الأسبوع الماضي والهزات الارتدادية التي وصلت إلى دول الخليج العربي لاسيما الإمارات.

فبعد أن وظفها الكثيرون لخدمة ثوراتهم، «اهتزت» مواقع التواصل الاجتماعي هذه المرة على وقع كثرة تداول أخبار وإشاعات بشأن زلزال مرتقب كبير يضرب المشرق العربي، وصف بأنه لم يسبق له مثيل، وسيأتي على الأخضر واليابس نهاية الشهر الحالي.

هذه المواقع استندت إلى تقرير نسب إلى وكالة «الجيولوجيا الأمريكية» يتحدث عن صفيحة ضخمة في الأرض على عمق 20 كلم ستتحرك من جنوب شرق إيران باتجاه دول الخليج العربي والنتيجة: زلزال قوته التقديرية 10 درجات على مقياس ريختر!

وقد نفت وسائل إعلام وجهات مختصة هذه التحذيرات التي وردت في التقرير المزعوم.

وبدأ هاجس الهزة الارتدادية أو ربما زلزال جديد يطفو على السطح بعد ضرب منطقة جنوب غرب إيران الأسبوع الماضي، مع العلم أنه لم يسبق أن وصل العلماء في بحوثهم فيما يخص علم هندسة الزلازل إلى إمكانية التكهن أو تحديد موعد أو مكان أي زلزال محتمل.

نتانياهو يهدد برد عسكري

غزة: «المقالة» ترفض اتهامها بالوقوف وراء صواريخ إيلات

غزة - «وكالات»: دعت حكومة غزة المقالة مصر إلى التدخل لوقف التهديدات الإسرائيلية ضد قطاع غزة ولجم الاحتلال عن ممارساته العدوانية ضد الشعب الفلسطيني. ونفى طاهر النونو المتحدث باسم حكومة غزة المقالة في تصريح اتهام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو امس بوقوف قطاع غزة وراء إطلاق الصواريخ على مدينة إيلات الساحلية جنوب فلسطين المحتلة الأسبوع الماضي واستنكر النونو هذه الاتهامات واعتبرها تحريضا إسرائيليا ضد القطاع.

وكان راديو إسرائيل قد نقل الليلة قبل الماضية عن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قوله أن إسرائيل لن تسلم بتكرار الهجمات الصاروخية عليها مثلما حدث في إيلات الأسبوع الماضي بل ستتحرك لتحصيل الثمن من الجهات المعتدية. وأوضح نتنياهو، خلال الجلسة الحكومية الأسبوعية، إن «على ما يبدو مجموعة ارهابية انطلقت من غزة وعملت من سيناء لمهاجمة مدينة إسرائيلية»، طبقا للإذاعة الإسرائيلية.

وتوعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن حكومته ستلاحق المنفذين لمحاسبتهم، مضيفا: لن نقبل هذا الامر وسنحاسبهم.» وكانت السلطات الإسرائيلية قد أعلنت الأربعاء الماضي عن سقوط صاروخين على مدينة إيلات جنوب البلاد، دون وقوع إصابات، مصدرهما سيناء. كما هدد مسؤولون إسرائيليون على مدار الأيام الأخيرة بالرد عسكريا في حال استمرار إطلاق الصواريخ من القطاع. ونفت السلطات المصرية الأمر وأكد مصدر أمني أن سيناء «تحت السيطرة الأمنية المصرية ومؤمنة، وخاصة على مناطق الحدود مع إسرائيل وغزة.»

طاهر النونو

إعادة العلاقات بالكامل بين البلدين مازالت أمراً بعيداً

وفد إسرائيلي يصل تركيا لمناقشة تعويضات «نافي مرمرة»

أنقرة - «وكالات»: وصل وفد إسرائيلي إلى تركيا امس لأول مرة منذ عام 2010 لمناقشة تعويضات عن قتل قوات إسرائيلية لتسعة أتراك على متن سفينة مساعدات كانت متجهة إلى قطاع غزة في إشارة على تحسن العلاقات بين حليفتي الولايات المتحدة.

وتأتي زيارة الوفد الاسرائيلي برئاسة مستشار لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بعد ان اعتذرت إسرائيل الشهر الماضي بوساطة الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن قتل الأتراك التسعة على متن سفينة المساعدات مرمرة في مايو ايار عام 2010.

وقطعت تركيا علاقاتها مع إسرائيل بعد أن قتل الإسرائيليون النشطاء الأتراك التسعة الداعمين للفلسطينيين على متن السفينة التي كانت تحاول كسر الحصار الذي تفرضه اسرائيل على قطاع غزة التي تديره حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية «حماس».

وطردت أنقرة السفير الإسرائيلي وجمدت التعاون العسكري بعد تقرير للأمم المتحدة عن الواقعة صدر في سبتمبر أيلول عام 2011 وبرا بدرجة كبيرة إسرائيل. ووضعت تركيا شروطا لاعادة العلاقات إلى طبيعتها وهي أن تتقدم إسرائيل باعتذار وتدفع تعويضات وتنهي حصارها لغزة.

والتقارب بين حليفي واشنطن الرئيسيين في الشرق الأوسط قد يعزز من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة ويساعد على التنسيق لمنع امتداد الصراع السوري الى دول مجاورة ويخفف من عزلة إسرائيل الدبلوماسية وسط جيرانها. إلا أن اعادة العلاقات بالكامل ما زالت أمرا بعيدا.

وأوضحت إسرائيل إنها لن ترفع الحصار عن غزة في اطار المصالحة مع تركيا وقالت بعد أيام من الاعتذار إنها يمكن أن تشدد من تضييق الخناق على القطاع إذا شعرت بما يهدد أمنها. وطلب وزير الخارجية الأمريكي جون كيري من رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان يوم الأحد تأجيل زيارة مزمعة لغزة بنهاية مايو. وقال كيري الذي زار المنطقة عدة مرات في الأسابيع الأخيرة إن زيارة اردوغان يمكن أن تعرض الجهود الأمريكية لاعادة علاقات أنقرة مع إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط للخطر.

السفينة تابعة مرمرة التي هاجمتها إسرائيل

الجزائر: الحكومة تنفي دخول عناصر من «أنصار الدين» إلى أراضيها

الجزائر - «وكالات»: نفت الحكومة الجزائرية امس الاول دخول عناصر من التنظيم المسلح المتشدد المالي «حركة أنصار الدين» الى أراضيها أو اعتزامهم القيام بذلك.

وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الجزائرية، عمار بلاني، في تصريح أوردته وكالة الأنباء الجزائرية إن: «بعض عناوين الصحافة الوطنية تناولت أخبارا مفادها أن زعماء لحركة أنصار الدين يكونون قد لجؤوا أو لديهم نية في اللجوء إلى الجزائر، أفند تفنيدا شديدا هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة».

وأضاف: «الجزائر الوفية لمبادئها في مجال السياسة الخارجية والثابتة في تصورها المبني على احترام الشرعية ستستمر في تقديم مساهمتها من أجل العمل على تحقيق السلم والأمن بالمنطقة خصوصا في مالي من خلال مطابقة الشرعية الدولية بكل دقة». وتنظر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى حركة أنصار الدين في شمال مالي، وزعيمها إياد آغ غالي، كتنظيم إرهابي وأدرجتها على لائحة الإرهاب السوداء.

وضيق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي الذي بدأ في يناير الماضي، الخناق على حركة تنظيم أنصار الدين وباقي التنظيمات المسلحة التي كانت تسيطر على مدن شمال مالي.

«تيار استقلال القضاء» يندد بمحاولات النيل من السلطة القضائية

مصر: «الجنايات» تقرر استمرار حبس مبارك.. و«العليا» تؤيد وقف تنفيذ قرار مرسي

القاهرة - «وكالات»: أيدت محكمة جنايات القاهرةامس استئناف النيابة باستمرار حبس الرئيس السابق، حسني مبارك، في قضية الكسب غير المشروع.

ويأتي قرار المحكمة بقبول طعن الاستئناف بعد جلسة مداولات مغلقة بناء على طلب الدفاع.

وكانت جلسة المحكمة قد رفعت لمدة عشر دقائق قبل استئنافها في جلسة مغلقة استجابة لطلب فريد الديب، محامي الرئيس السابق، على ما نقل موقع أخبار مصر عن وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وعقدت الجلسة وسط ترتيبات أمنية صارمة، ونقل المصدر عن مسؤول أمني رفيع أنه تم إتخاذ إجراءات أمنية مشددة قبل بدء الجلسة المنعقدة بأكاديمية الشرطة بالتجمع الخامس.

وشرح المصدر، وطبقا للمصدر، إنه تم نشر ستة تشكيلات من قوات الأمن المركزي ونحو 20 مجموعة صد لتأمين المحيط الداخلي لأكاديمية الشرطة، كما تم نشر قوات رمزية خارج مقر الأكاديمية.

ويذكر أن محكمة الاستئناف في القاهرة قررت، السبت، إخلاء سبيل الرئيس السابق في قضية الكسب غير المشروع.

والحكم هو الثاني من نوعه بعد قضية «قتل المتظاهرين» غير أنه سيظل في محبسه في ظل وجود قضايا أخرى بحقه، وفقا لما أكده محاميه فريد الديب.

وعلى صعيد منفصل قالت مصادر قضائية إن محكمة عليا مصرية أيدت امس الاول حكما بوقف تنفيذ قرار الرئيس محمد مرسي بدعوة الناخبين لانتخاب مجلس النواب.

وكان مرسي دعا في فبراير لانتخاب مجلس النواب على مراحل تبدأ أولاها يوم 22 ابريل لكن محكمة القضاء الإداري بالقاهرة قضت بوقف تنفيذ القرار وإحالة تشريعين ينظمان الانتخابات الى المحكمة الدستورية.

وقال مصدر إن المحكمة الإدارية العليا أيدت يوم الأحد حكم محكمة القضاء الإداري ورفضت الطعون التي قدمت أحدها هيئة قضايا الدولة ممثلة للرئاسة ومجلس الشورى واللجنة العليا للانتخابات.

كانت الرئاسة قالت إنها ستحترم حكم محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار الدعوة للانتخابات لكن هيئة قضايا الدولة تقدمت بطعنها في وقت لاحق.

وقالت المحكمة الإدارية العليا في أسباب حكمها إنها أوقفت تنفيذ قرار الدعوة للانتخابات باعتبار أن القرار إداري وليس من أعمال السيادة التي تخص الأمن الوطني.

وأضافت أن الدستور الجديد الذي سرى نهاية العام الماضي قيد السلطات السيادية لرئيس الدولة مقارنة بسابقه الذي صدر عام 1971.

وعلى صعيد منفصل نددت حركة «تيار استقلال القضاء» في مصر «بمحاولات بعض القوى السياسية هدم مؤسسة القضاء والنيل من استقلالها».

وقال تيار استقلال القضاة في بيان له أمس الاول إن محاولات هدم مؤسسة القضاء والنيل من استقلالها التي تقوم بها بعض القوى السياسية التي لم يذكرها بالاسم، تتم عبر «ادعاءات مكذوبة ووقائع مختلقة لاستعداء المواطنين من أجل تهيئة المناخ العام لإصدار تشريع يهدف إلى عزل أكثر من ثلث أعضاء السلطة القضائية ووصمهم بالفساد».

واعتبر ذلك «مذبحة لم يتعرض لها القضاء في تاريخه»، ومخالفة لكافة الدساتير والمواثيق الدولية. كما أكد البيان رفض قضاة تيار استقلال القضاء القاطع لأي محاولات للمساس بالسلطة القضائية أو النيل من استقلالها، مع تأكيدهم على تصديهم بكل السبل لتلك المحاولات.

وشدد البيان الذي وقعه 47 قاضيا على أن «الإصلاح القضائي المنشود لا يكون إلا من خلال القضاة أنفسهم، ولا يأتي بتشريع يتم إعداده بمعزل عنهم ودون أخذ رأي مجلسهم الأعلى طبقا للدستور وناديهم الذي يمثلهم، وبغير عرضه على جمعياتهم العمومية».

يشار إلى أن مجلس الشورى الذي يتولى في الوقت الراهن سلطة التشريع، يناقش مشروع قانون لخفض سن تقاعد القضاة من 70 إلى 60 عاما.

ويرى العديد من القضاة أن الإسلاميين يسعون لإصدار هذا القانون من أجل التخلص من قضاة معارضين لهم تجاوزوا سن الستين، من ضمنهم النائب العام السابق عبد المجيد محمود.

مبارك